سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي:

دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد

أ.د. إسماعيل دبش

الجزائر: دار هومه، 2017

تنعكس حقيقة السياسة الدولية في تجسيد إرادة ومصلحة الأقوى عبر مختلف مراحل سير العلاقات الدولية رغم تغير الظروف والتحديات والرهانات. السائد باستمرار هو فرض إرادة الأقوى (الواقع الدولي) على حساب قوة الحق. شكل التنافس والتوسع بالتوتر والصراع أو بالحروب الآليات الأساسية لتجسيد ذلك (مضمون الفصل الأول من هذا الكتاب). يتزامن هذا الكتاب بعنوان "سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي" مع صراعات وأزمات وحروب محلية أو إقليمية وخاصة في الامتداد الجيو سياسي للعالم الإسلامي (آسيا، إفريقيا...: أنظر الخريطة رقم 1 في هذا الكتاب) والتي هي في الواقع حروب بالوكالة أو بالنيابة لخدمة المصالح العليا للقوى الغربية الكبرى. شكل العالم العربي والساحل الإفريقي مجالين أساسيين لتجسيد هذه الإستراتيجية الغربية (مضمون الفصول: الثاني، الثالث والرابع من هذا الكتاب).

وصف الإسلام والمسلمين في مصادر غربية متعددة بمنظور سلبي دعائي وخاصة ربط الإسلام بالتطرف والإرهاب ليتماشى ذلك مع أبعاد الإستراتيجية الغربية خارج المجال الجغرافي للغرب. منظور وجد تأثيرا لدى فئات متعددة بالمجتمع الغربي خاصة اليمينية منها. من بين العوامل الأساسية التي أدت إلى ذلك هو ضعف التواصل لفهم حقيقة الإسلام المسالم والسلمي بأرقى المثل الإنسانية العليا. يمكن للدول الإسلامية أن تلعب دورًا أكبر لإيصال هذه الرسالة من خلال آلياتها الدبلوماسية لإبراز الرسالة الحضارية للإسلام والمسلمين. ذلك ما تم تناوله في المحور الثالث من الفصل الثاني للكتاب بعنوان» المحيط الجيو سياسي للعالم الإسلامي الآسيوي، العربي والإفريقي بديل للتوتر والصراع (تصدير الأزمات الغربية).»

بالموازاة مع سير العلاقات الدولية بواقع الأقوى، برزت سياسات خارجية ومواقف لدول خاصة من عالم الجنوب بعد الحرب العالمية الثانية، مطالبة بالموضوعية والعدالة الدولية والتوازن في العلاقات بين الأمم والشعوب. تأتي الجزائر ضمن هذه الدول، معتمدة مقاربة ومنظورا ينطلق من مرجعيات وثوابت (مضمون الفصل الثالث من هذا الكتاب: مرجعية، منطلقات، أهداف وأولويات سياسة الجزائر الخارجية) تمحورت حول ما يلي:

1. العمل على تثبيت مبدأ استقلالية القرار في مواجهة الضغوطات والتأثيرات الدولية. مقاربة لها مرجعية تاريخية انطلقت مع بداية تأسيس جبهة التحرير الوطني (نوفمبر 1954). هذه الأخيرة التي تأسست في ظرف كان العالم يتميز إما بالانحياز للمعسكر الاشتراكي والتأثير الشيوعي أو السير في محيط المعسكر الرأسمالي الغربي المنطلق والمصدر. رغم

أن معظم حركات الاستقلال والتحرر الوطني من الاستعمار تأثرت أو سارت في اتجاه اليسار العالمي فإن جبهة التحرير الوطني ثبتت موقف مستقل وكسبت به سنداً من مختلف المصادر والتوجهات. بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الأولوية كانت التحرر من الاستعمار ضمن القيم والمبادئ الإسلامية. مرجعية تضمنتها التوجهات والمواقف السياسية الرسمية في أعلى هرم للسلطة والممارسات الميدانية لسياسة الجزائر الخارجية بعد استرجاع الاستقلال الوطني (موضوع الفصل الثالث من هذه الكتاب).

2. رفض المس بالسيادة الوطنية وفي مقدمتها الأمن الإقليمي الوطني، الذي وجد باستمرار دعما جماهيريا وطنيا وسياسيا شاملا بما فيها المعارضة، على غرار الراحل آيت احمد (1926-2015: قائد وطني أثناء حرب التحرير الجزائري ومؤسس حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها) والذي رغم أنه كان معارضاً للسلطة منذ 1962 لكنه عندما تعلق الأمر بسيادة وحدود الجزائر طالب أتباعه الذهاب للحدود الجزائرية لمواجهة الاعتداء المغربي على التراب الوطني (1963).

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ورفض تدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للجزائر. مبدأ ليس عقائدي فقط بل عملي لأن التدخلات الدولية أدت للتوتر والصراعات والانقسامات.

4. المنظور الإقليمي لتسوية المشاكل والأزمات الإقليمية من جهة وترقية التعاون الإقليمي-الدولي من جهة أخرى.

5. الالتزام بالشرعية الدولية التي يفترض أنها من حيث المحتوى والهدف قائمة على العدالة الدولية والمساواة بين الأمم والشعوب، حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، التوازن الاجتماعي ودعم نمو اقتصاديات الدول، ودعم كل ما يعزز إلى السلم والأمن الدوليين...

6. العمل على تجذير ودعم التوجهات السياسات والمصالح المتوافق عليها في المجال الجيو-سياسي أو الإقليمي وخاصة مبدأ الحدود الموروثة عند الاستقلال. مبدأ وإطار ومرجع منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً، والاتحاد الإفريقي حالياً والذي يعزز السلم والأمن الإقليمي والدولي من منطلق أن أي سلوك خارج ذلك يثير الاستفزازات والتوترات على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية بين الدول والشعوب الإفريقية وغير الإفريقية تحت مبررات تاريخية أو توسعية خارج الحدود المرسومة عند الاستقلال.

7. العدالة والمساواة الدولية في مواجهة الازدواجية في تطبيق القوانين الدولية. في هذا الإطار تأتي مطالبة الجزائر بإصلاح منظمة الأمم المتحدة. هذه الأخيرة التي تأسست ضمن وجود الأقوى على حساب الأغلبية الساحقة للشعوب والدول.

8. حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بدعم حركات الاستقلال والتحرر الوطني المناهضة للاستعمار في العالم مهما كان ثقل ومستوى العلاقات الثنائية والدولية للجزائر.

9. رغم أن الجميع يتحمل مسؤولية السلم والأمن الإقليمي والدولي، لكن ذلك يتوقف ميدانياً على الدول الكبرى التي تملك آليات التوتر والحلول السلمية في نفس الوقت. مصدر إنتاج وبيع الأسلحة بمختلف أنواعها أساسا هو الدول الصناعية الكبرى بعالم الشمال.

10. التعاون الاقتصادي على أساس المنفعة المتبادلة (رابح-رابح، Gagnant–Gagnant، Win-Win) في مجال التجارة والاستثمار ورهانات اكتساب التكنولوجيا والوصول إلى تنمية مستدامة.

ما حدث في العالم الإسلامي من توترات وأزمات بمختلف مناطقه بما فيها الساحل الإفريقي (الأغلبية الساحقة لشعوبه ودوله مسلمة، أنظر الجدول رقم 1 في الكتاب) هو تجسيد لإستراتيجية الدول الغربية الكبرى في إطار تصدير الأزمة الاقتصادية والمالية الداخلية التي يعانون منها، وخاصة في السنوات الأخيرة باستهداف المحيط الجيو-سياسي للعالم الإسلامي الغني بالموارد الإستراتيجية والأموال الجاهزة نقدا، وخلق اللا استقرار لشعوب العالم الإسلامي التي تشكل التحدي الأقوى للكيان الصهيوني الإسرائيلي. في العقد الأخير وجدت الجزائر نفسها في مواجهة إفرازات إستراتيجية دولية بعيدة المدى ولكن هذه المرّة، مباشرة على حدودها الإقليمية نتيجة إفرازات ما يسمى بالربيع العربي وأزمة الساحل الإفريقي.يعتبر الساحل الإفريقي من بين أهم المجالات التي تشكل أولوية في سياسة الجزائر الإقليمية، خاصة من منطلق البعد الأمني، منطقة شكلت باستمرار تجاذبات وتنافس وصراع دولي بداية بمرحلة الاستعمار المباشر لها.

ترتبط الجزائر كدولة في المجال الجغرافي للساحل الإفريقي بـ 3777 كلم (مالي: 1376 كلم، النيجر: 956 كلم، موريتانيا: 463 كلم، وليبيا: 982 كلم). حدود شاسعة وصعبة المراقبة وخاصة مع تضاعف الجريمة المنظمة وتصاعد الإرهاب وتهريب المخدرات، إضافة للآثار السلبية والخطيرة الناتجة عما يسمى «بالربيع العربي» خاصة تسرب الأسلحة من ليبيا (أكثر من 30 مليون قطعة) بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات.

يتلخص موضوع أو إشكالية وفرضيات هذا الكتاب في النقاط التالية:

1. إن الانسجام في إستراتيجية وأبعاد السياسات الغربية هو السائد، وأن التنافس بين الدول الغربية يكمن في حول من يستفيد أكثر. اقتصادياتهم رأسمالية المحتوى والممارسة بعولمته المتطرفة وجزء كبير من حركيتهم الاقتصادية متكاملة أكثر منها متباينة في إطار مصالح وأسهم مشتركة من خلال الشركات متعددة الجنسيات أو المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المجالات.

2. أن المنظومة السياسية الغربية سجينة أقلية مراكز القوى المالية (les centres des puissances- financial forces) التي توجه سياسات الحكومات وصانعي القرار السياسي بغض النظر عن الرأي العام أو محتوى البرامج والالتزامات الانتخابية والديمقراطية للشعوب الغربية.

3. واقع المؤسسات الغربية المشتركة بداية بالمنظومة العسكرية المشتركة: منظمة الحلف الأطلسي، تعكس التحالف العسكري والمقاربات الإستراتيجية المتكاملة في الملفات والقضايا الدولية الكبرى.

4. محتوى وأبعاد المنظومة الغربية في حد ذاتها، بحكم مضمونها ومرجعيتها الرأسمالية المنطلق وخاصة في عهد عولمة أكثر تطرفا مع بداية هذا القرن، يطغى عليها أكثر أولوية تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية والمالية بغض النظر عن الديمقراطية التعددية أو الموضوعية أو البعد الاجتماعي أو الإنساني.

5. تضاعف التوافق والانسجام الغربي في مواجهة قوى بديلة ومنافسة (الصين، روسا، الهند،...) هو السائد وخلفية أساسية وراء سلوكات وممارسات حملات التدخلات العسكري الغربية المتزايدة في السنوات الأخيرة.

6. ما يبدو من تباين أو اختلاف بين الدول الغربية في الواقع هو للاستهلاك الإعلامي والإدارة السياسية والدبلوماسية للأبعاد الإستراتيجية والأجندات المخطط لها سلفاً في إطار توزيع الأدوار. فرنسا تاريخيا وجغرافيا أقرب للقيام بالمهمة في الساحل الإفريقي والدول الفرنكوفونية بإفريقيا، مثلما الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تواجداً للقيام بالمهمة في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت للاثنين معا استراتيجيات الاختراق والتواجد العسكري بإفريقيا. أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية أكثر منذ سنة 2000.

7. مهما كان حجم التباين والاختلاف في الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، والأزمات المالية للدول الغربية، فإن المنظومة السياسية الغربية تنسجم حول مبدأ أو اختيار تصدير الأزمة.

8. الوضع في مالي بداية لسلسلة تُجسّد خلفيات وأبعاد دولية مصدرها المنظومة الرأسمالية الغربية بمحتوى العولمة الأكثر تطرفا هذه المرة، وكأن إفريقيا الآن هي أمام مؤتمر برلين ثاني لتقسيمٍ ثانٍ لإفريقيا على غرار التقسيم الأول في مؤتمر برلين الأول (1885-1884) الذي قسم ما تبقى من إفريقيا بين الدول الاستعمارية الأوروبية.

9. إن توظيف أو استغلال البعد الديني المتمثل في الإرهاب أو تشجيع بروز أنظمة إسلامية شكلية من طرف الغرب، هدفها ضرب عمق المنطقة من الداخل، بحكم أن النسبة الأكبر (75%) للمسلمين والدول الإسلامية بإفريقيا موجودة بالساحل الإفريقي بامتداداته من غرب إلى شرق القارة (أنظر الخريطة رقم 1 والجدول رقم 1 من هذا الكتاب).

10. إن أية تسوية للأزمة في الساحل الإفريقي من خلال ما يحدث في مالي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال العودة للحل السلمي والحوار السياسي الذي يعتمد المنظور الإقليمي الذي هو جاهز في وثائق والتزامات بين الحكومة المركزية المالية والمعارضة والأطراف المتمردة، شكلت الجزائر باستمرار محطة مبادرة لهذا المنظور وهذه المقاربة.

11. تنطلق مقاربة الجزائر الإقليمية والدولية من مرجعية تاريخية ومقاربات مبدئية بغض النظر عن التباين في المناهج والأسلوب والاختلاف في المراحل، بما فيها مقاربة الجزائر التي لم تساير ما يسمى بالربيع العربي الذي ضرب عمق الدولة الوطنية وهزّ استقرار الشعوب والبلدان العربية التي استهدفت تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

12. أثبتت الجزائر أن المنظور والمقاربة الإقليمية لتسوية الأزمات في المنطقة هي الحل في النهاية وأن التدخلات والحروب تؤدي فقط لتأزيم الوضع مهما كان هدف ومبرر العمل المسلح والتدخل العسكري الدولي، مقدمة نماذج وعينات في ذلك بما فيها ما حدث منذ بداية هذا القرن في العراق، سوريا، ليبيا واليمن...

13. إن تسوية الأزمة الليبية لا يمكن أن تتم دون إشراك الجميع دون استثناء في إطار مصالحة وطنية شاملة وإبعاد الاختراقات والتدخلات الإقليمية والدولية التي كانت سببا مباشرا للأزمة، ونفس الوضع ينطبق على مقاربة الجزائر لتسوية الأزمة في سوريا.

14. أن الشعب الجزائري عندما يتعلق الموضوع بالوحدة الوطنية والاستقرار الوطني له تجذر ووحدة في المواقف في مواجهة التحديات والاختراقات لأمن واستقرار الجزائر.

15. تتميز الجزائر بالتنوع والبدائل في علاقاتها الثنائية والدولية (روسيا والصين نماذج لذلك) حتى لا تبقى سجينة لمصدر أو توجه أحادي لقوى كبرى منسجمة إيديولوجيا واستراتيجياً.

تم تحليل فرضيات ومضمون هذا الكتاب باعتماد معطيات وإحصائيات ومصادر ووثائق أولية منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية وحوارات ولقاءات مع شخصيات فكرية وسياسية. يأمل المؤلف أن يجد القارئ في هذا الكتاب إثراء جديد أو إضافة جديدة، خاصة من خلال:

1. الابتعاد عن التوظيف المطلق أو المبالغ فيه القائم على أساس أن العالم منقسم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي والذي شكل الأداة الأساسية لتقديم منهج مفهوم المنظومة الدولية وتحليل سير العلاقات الدولية أثناء ما يسمى بالحرب الباردة (1945-1991).

2. موضوع تحديد خلفية وأبعاد الإرهاب التي لا علاقة لها بالإسلام والمسلمين وأن الذي وراء ذلك هم مراكز قوى مالية نافذة في الغرب لتوجيه سياسات حكوماتهم لتحقيق أقصى ما يمكن من مصالح عليا (اقتصادية وعسكرية) في العالم من خلال التوتر والتطرف والإرهاب كآلية لاستغلال الوضع للسوق الغربية في مجال الأسلحة والصناعات الجاهزة.

3. شكل الموقع الجيوسياسي للعالم الإسلامي مجالا استراتيجيا بديلا بعد تفكك المعسكر الاشتراكي عقب نهاية ما يسمى بالحرب الباردة والتي في الواقع كانت حرب ساخنة بعالم الجنوب.

4. أن الأزمات الإقليمية هي نتاج لخلفية وأبعاد دولية غربية المحتوى والبعد، كما سيحلل من خلال حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي.

5. إن مرجعية ومقاربة سياسة الجزائر الخارجية تميزت بالاستمرارية القائمة على التسوية السياسية لأزمات المنطقة رغم الضغوطات والتحديات الإقليمية والدولية على غرار ما حدث في الساحل الإفريقي والعالم العربي منذ 2011.

حاول المؤلف تحليل موضوع الكتاب انطلاقا من الواقع والميدان السائد في المنظومة الدولية بعيدا عن التفكير الرغبوي (wishful thinking). تفادى الباحث إعادة التذكير بنظريات ومناهج التخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لأن ذلك يفترض أن القارئ المتخصص يدركها مسبقا ولا يتم تضييع الوقت في سردها في فصول أو محاور. المؤلف من بين الأساتذة الذين يؤكدون باستمرار لطلبة الدراسات العليا تقديم إشارات أو ملخص في المقدمة، وعند الضرورة فقط، وليس تقديمها بتفاصيل وكأن القارئ هو في المرحلة الأولى من الدراسة الجامعية. تخصص الباحث يجب أن يبرز من خلال تحليل المضمون واستخلاص النتائج. يفترض أنه بمجرد قراءة الموضوع يمكن التمييز بين التخصصات. ومهما يكن أن الكتاب ليس فقط للمتخصص في الموضوع بل هو للقارئ بصفة عامة. تم في هذا الكتاب توظيف مناهج متعددة (منهج تحليل المضمون، المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الإحصائي،...) في تحليل الدراسة تم تقديم لغة علمية بيداغوجية تسهل للقارئ من التخصص أو من خارج التخصص فهم مرجعية ومنطلقات المنظومة الدولية وسير العلاقات الدولية من واقع القوة وكيف استطاعت الجزائر إدارة سياستها الخارجية ضمن هذا الواقع.